

خاتمة (المصباح المنير) لأحمد بن محمد الفيومي (ت 770هـ) - دراسة صرفية

عمر عواد الحربي

أستاذ مساعد- كلية اللغة العربية قسم اللغة والنحو والصرف- جامعة أم القرى- السعودية
oaharbi@uqu.edu.sa

قبول البحث: 2021/8/16

مراجعة البحث: 2021 /7/21

استلام البحث: 2021 /6/29

DOI: <https://doi.org/10.31559/JALLS2021.3.3.3>



This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

خاتمة (المصباح المنير) لأحمد بن محمد الفيومي (ت 770هـ) - دراسة صرفية

عمر عواد الحربي

أستاذ مساعد- كلية اللغة العربية قسم اللغة والنحو والصرف- جامعة أم القرى- السعودية

oaharbi@uqu.edu.sa

استلام البحث: 2021/6/29 مراجعة البحث: 2021/7/21 قبول البحث: 2021/8/16 DOI: <https://doi.org/10.31559/JALLS2021.3.3.3>

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الجانب الصرفي لشخصية الفيومي من خلال خاتمة كتابه المصباح المنير، وإبرازها عن طريق استخلاص بعض المسائل الصرفية التي يتضح من خلالها أسلوب التفكير الصرفي لديه. وأظهرت الدراسة ميل الفيومي لآراء البصريين في كثير من المسائل الصرفية التي تناولها، كما أظهرت الدراسة إفادة الفيومي من خلال تناوله للمسائل الصرفية في خاتمة كتابه من المادة المنقولة والمسموعة كغيره من علماء عصره، كما أظهرت الدراسة اهتمام الفيومي بالضبط كثيرًا، ويظهر ذلك جليًا في تناوله للمصادر ولحركة عين الفعل. وقد جاءت هذه الدراسة في مبحثين، ومقدمة، وتمهيد، وخاتمة، تناول المبحث الأول نظرة عامة على خاتمة كتابه (المصباح المنير) مع ذكر مصادره ومنهجه في الكتاب، في حين تناول المبحث الثاني أبرز المسائل الصرفية التي عالجها الفيومي، كضبط عين الفعل الثلاثي، والمصادر، واسم الفاعل والصيغ الدالة عليه، ودلالة الجمع على القلة والكثرة، والنسبة والتفضيل، وانتهت الدراسة بخاتمة اشتملت على النتائج التي توصل لها الباحث، معتمداً في كل ذلك على المنهجين الوصفي والتحليلي لمناسبتهما موضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الفيومي؛ خاتمة المصباح المنير؛ النسب؛ المصدر.

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فإن هذا الكتاب اللغوي قد جاء في الأصل لشرح الألفاظ التي اشتمل عليها كتاب في الفقه الشافعي، فقد ألفت حجة الإسلام الإمام أبو حامد الغزالي (ت 505 هـ) كتاباً في فروع الفقه الشافعي سماه (الوجيز في فقه الشافعي)، ثم جاء الرافعي عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم (ت 623 هـ) فشرح الكتاب المذكور، وسعى هذا الشرح (فتح العزيز في شرح الوجيز) أو ما عُرف بالشرح الكبير، ثم جاء الفيومي فنظر في كتاب الشرح الكبير للرافعي فجمع ما جاء فيه من غريب اللغة ومشكل الألفاظ، ثم قام بشرح هذا الألفاظ وبيان معانيها وذكر الشواهد عليها، ثم أضاف عليها زيادات حتى صار العمل كتاباً مطوّلاً (الخربوطلي، 2012م، ص 14-17)، وقد قرّر الفيومي ذلك في مقدمة كتابه فقال بعد حمد الله والصلاة والسلام على محمدٍ أشرف المرسلين وخاتم النبيين: "فإني كنت جمعت كتاباً في غريب (شرح الوجيز) للإمام الرافعي، وأوسعت فيه من تصاريف الكلمة، وأضفت إليه زيادات من لغة غيره، ومن الألفاظ المشتبهات والمتماثلات، ومن إعراب الشواهد، وبيان معانيها، ... وغير ذلك مما تدعو إليه حاجة الأديب الماهر غير أنه افتقرت بالمادة الواحدة أبوابه، فوعزت على السالك شعائبه، وامتدحت بين يدي الشادي رحابيه، فكان جديراً بأن تنهز دون غايته ركابيه، فجرت إلى ملل ينطوي على خلل ..." (الفيومي، 1998م، ص 17).

ويبدو أن الفيومي أحسن بضخامة المادة اللغوية التي جمعها في هذا الكتاب فوعرت على السالك شعابها كما يقول، وامتدحت بين يدي الشادي رحابها؛ فاختصره الفيومي وقسمه إلى كتبٍ بعدد حروف العربية، وربّته ترتيباً فنياً على النهج المعروف بدءاً من كتاب الألف وانتهاءً بكتاب الياء فجاء في شكل معجم لغوي صغير؛ ليسهل تناوله بضمّ منتشره، ويقصر تطاوله بنظم منتثره، وقد ما يحتاج إلى تقييده بألفاظ مشهورة البناء، وسماه (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير).

أهمية البحث وهدفه:

توجّه الاهتمام في هذا البحث نحو دراسة خاتمة هذا الكتاب من منظور صرفي دراسةً وصفيةً وتحليليةً مصحوبةً بطرح أبرز القضايا الصرفية، وربطها بأهميات كتب الصرف. ويهدف البحث من وراء هذا التحليل إلى تسليط الضوء على الجانب الصرفي لشخصية الفيومي الذي حوت خاتمة كتابه عظيم الفائدة لجوانب شتى من علوم الصرف حافلة بأراء العلماء.

الدراسات ذات الصلة:

لم أجد بحثاً أو كتاباً تناول خاتمة الفيومي في كتابه المصباح بالبحث أو الدراسة، إلا أن هناك عدداً من الأبحاث التي حامت حول جنى المصباح المنير بطرق مختلفة، فمنهم من اتجه إلى دراسة منهج الفيومي في معجمه، ومنهم من درس الكتاب دراسة معجمية، وأهم هذه الدراسات:

- دراسة كريم (2017) بعنوان: منهج الفيومي المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، احتوت الدراسة على تمهيد ذكر فيه نبذة عن الفيومي مولده ونسبه وعصره ومؤلفاته، كما ذكر في المبحث الأول تعريفاً بالمصباح المنير ودواعي تأليفه، وذكر في المبحث الثاني منهج الفيومي في معجمه ومصادر الجمع لديه، وقد أفدت من هذه الدراسة في بيان منهج الفيومي في كتابه.
- دراسة البدوي (2012) بعنوان: نظرة في المصباح المنير للفيومي، ويعد البحث - كما ذكر مؤلفه في مقدمته - محاولة لإعادة قراءة معجم المصباح المنير، وذكر أسباب التأليف ودواعيه، ثم ذكر منهج الفيومي في معجمه، ولم يلتق بحثي هذا مع هذه الدراسة؛ لأنها لا تعدو أن تكون نظرة عامة على المعجم وتعريف به دون الخوض في مسائله الصرفية.
- دراسة عجاني (2008) بعنوان: معجم المصباح المنير ومكانته في المكتبة اللغوية العربية، ذكر المؤلف في هذا البحث قصة تأليف المصباح المنير، كما ذكر المؤلف منهجه في المصباح المنير، وأبرز المميزات التي تميز بها هذا المعجم عن غيره من المعاجم، وختم بحثه بذكر طبعات هذا الكتاب، وهذه الدراسة قريبة جداً من دراسة ناصر البدوي التي سبق ذكرها.
- دراسة عبد الجواد (2004) بعنوان: منهج الصناعة المعجمية عند الفيومي في المصباح المنير، قسم بحثه إلى مقدمة ذكر فيها أهمية معجم المصباح المنير، والأسباب التي جعلته بهذه الأهمية، ويمكن إجمالها فيما يلي: دقة الضبط في المعجم، ولغة المعجم السهلة البسيطة، وكثرة المصطلحات في المعجم، والتفريق بين الدلالة اللغوية والدلالة الفقهية، وقد احتوى البحث على أربعة أقسام: الأول: الإطار العام لهذا المعجم، والقسم الثاني: طريقة الفيومي في ترتيب مداخله، والقسم الثالث: ما تشتمل عليه هذه المداخل من جوانب لغوية ومصطلحات وألفاظ معربة ولهجات، والقسم الرابع: مدى إفادتنا من منهج الفيومي في صنع المعاجم المعاصرة، وقد التقت الدراسة مع بحثي هذا في القسم الثالث لديه حيث تناول بعض المسائل الصرفية الواردة في المعجم، أما بحثي هذا فقد ارتكز على المسائل الصرفية التي وردت في خاتمة المصباح المنير.
- دراسة نيهان (2003) بعنوان: المعجم الفقهي اللغوي: المغرب والمصباح نموذجاً، ذكر الباحث في المقدمة نبذة عن التأليف في المعاجم اللغوية، ثم عقد المقارنة بين كتابي المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي، وهو كتاب خاص بكتب الفقه الحنبلي ويعتبر معجماً لغوياً فقهياً، وكتاب المصباح المنير للفيومي، وقد بنى المقارنة من ناحية المنهج المتبع وأسباب التأليف في كل، فهو في الأصل دراسة تقابلية بين معجمين؛ لذا لم تلتق هذه الدراسة مع بحثي هذا كونها دراسة تقابلية لا وصفية وتحليلية. وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة نلاحظ إجمالاً أنها اهتمت بدراسة أسلوب الفيومي ومنهجه في معجمه، أو أنها اهتمت بالدراسة المعجمية، وهذا ما فرقت به هذه الدراسة التي ركزت على الجانب الصرفي من خلال خاتمة المصباح المنير.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي، وقد رتب المسائل الصرفية كما وردت في الخاتمة، كما اكتفيت بإشارات موجزة في ترجمة الفيومي.

خطة البحث:

اشتمل البحث على:

مقدمة: ذكرت بها نبذة عن معجم المصباح المنير، كما ذكرت أهمية البحث وأهدافه ومنهجه. تمهيد: عرضت فيه ترجمة للمصنف (الفيومي).

المبحث الأول: نظرة عامة على خاتمة كتابه (المصباح المنير)، ومنهجه في عرض مادته، ومصادره في جمع مادة معجمه.

المبحث الثاني: أبرز المسائل الصرفية التي عالجها الفيومي في خاتمته.

ثم تلا ذلك فهرس المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات، وأدعو الله أن ينفع بهذا العمل.

تمهيد: تَرْجَمَةُ الْفِيُومِيِّ:

"كان الفيومي فاضلاً، عارفاً باللغة والفقه، وألّف في ذلك كتاباً سمّاه: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، وهو كثير الفائدة حسن الإيراد" (الفيومي، 1998م، ص184/1).

الفيومي هو أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحَمَوِي أبو العباس، المقرئ اللُّغَوِي المصري، نشأ في الفيوم (فيوم مصر)، وليس كما وهم الدكتور خضر الجوّاد عندما نسبته إلى فيوم العراق لا إلى فيوم مصر في مقدمة طبعة (المصباح المنير)، ولم يقل به أحد غيره، ونسبه إلى فيوم العراق. (إبراهيم، 2002م، ص5).

ولا يُعرَف بالتحديد وقت مولده، وقد نشأ نشأة دينية في أسرة تشغف بالعلم، وقد اهتم منذ نعومة أظفاره بالفقه والعربية، وتلمذ على يد أبي حيان الأندلسي أثناء إقامته في مصر، ولكن لم يطل به المقام في مصر، وإنما ارتحل عنها، وقطن مدينة حماة (حماة) بالشام، وهناك ذاع صيته واشتهر، ولما أنشأ السلطان الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل صاحب حماة (جامع الدهشة) بظاهر حماة في شعبان سنة 727 هـ ندب الفيومي إلى الخطابة فيه، وكان رحمه الله من العلماء العاملين، وجمع إلى جانب علمه بالفقه علمه بالعربية، وكان يذهب مذهب الشافعية، وظل يخطب بجامع الدهشة حتى توفي بحماة سنة 770 هـ.

وقد اشتهر الفيومي باسم خطيب الدهشة، فيذكر البغدادي في مقدمة (خزانة الأدب) أنّ من بين مراجعه: المصباح لخطيب الدهشة، وقد خلّف لنا خمسة كتب فقط هي: (ديوان خطب)، و(شرح غرّوض ابن الحاجب)، ويُفهم من هذا أنّ ابن الحاجب صاحب الكافية في النحو والشافعية في الصرف ألّف كتاباً في العروض وتصدي الفيومي لشرحه، و(المصباح المنير)، ونسب بروكلمان للفيومي كتابين آخرين هما: نثر الجمان في تراجم الأعيان، ومختصر معالم التنزيل. (الفيومي، 1998م، ص184/1)، (كحالة، 1993م، ص132/1)، (بروكلمان، 1977م، ص89).

المبحث الأول: خاتمة (المصباح المنير) ومصادره ومنهجه:

أولاً: خاتمة (المصباح المنير):

ذيل الفيومي كتابه بخاتمة نحوية صرفية اقتفى فيها أثر (المُطَرِّزِي) في (المُغْرِب) إلا أنّ خاتمة الفيومي أكثر شمولاً وتفصيلاً، واليك عرضاً عاماً لفصول هذه الخاتمة:

- فصل الثلاثي اللازم قد يتعدى بالهمزة، أو التضعيف، أو حرف الجرّ بحسب السماع.
- فصل الفعل الثلاثي إن كان على (فعل) بفتح العين بفتح العين فمضارعه إما (يفعل) بضمّ العين أو (يفعل) بكسر العين، وإن كان على (فعل) مكسور العين فالمضارع بالفتح، وإن كان على (فعل) بضمّ العين فهو لازم، ولا يكون مضارعه إلا مضموماً.
- فصل إذا كان الفعل الماضي على (فعل) بالتشديد فمصدره (التفعل).
- يُبنى من (أفعل) على صيغة المفعول (مُفعل) للمصدر والزمان والمكان، يقال: (هذا مُخْرَج) أي إخراج وموضع إخراج وزمانه، ويبنى من الخماسي والسداسي على صيغة اسم المفعول للمصدر والزمان والمكان نحو: (هذا مُنطَلَقٌ ومُسْتَخْرَجٌ).
- فصل المصادر من (أفعل) تأتي على (إفعال) بكسر الهمزة فرقاً بين المصدر والجمع.
- فصل الثلاثي المجرد ليس لمصدره قياس ينتهي إليه، بل أبنيته موقوفة على السماع.
- فصل إذا جمع الاسم الثلاثي على (أفعال) فهمزته مفتوحة نحو: (سِنٌّ وأسنان، ونَهْرٌ وأنهار).
- فصل إذا جُعل (المفعل) مكاناً فتحت الميم، ف (المفطع) اسمٌ للموضع الذي يُقَطع فيه، وإن جعلته أداة كسرت الميم، ف (المقَطع) ما يُقَطع به، فكلُّ اسم آلة هو مكسور الأول نحو: (المِخْدَة، والمِرْوَحَة والمِكنسة).

- فصل مجيء (فُعَال)، و(فُعَالَة) بالضمّ كثيراً فيما هو فضلة، وفيما يُرْفَضُ وَيُلْقَى نحو: (الفُتَات، والنُّخَالَة، والنُّخَاعَة)، و(فُعَال) في الأصوات كالصُّرَاخ، وشَدَّ بالفتح (العَوَاث)، وشَدَّ بالكسر (العِنَاء).
- فصل الجمع قسماً: جمع قِلَّة، وجمع كَثْرَة.
- فصل إذا جُمِعَت (فُعَلَة) بضمّ الفاء وسكون العين بالألف والتاء.
- فصل كلُّ اسمٍ ثلاثيٍّ على (فُعَل) بضمّ الفاء وسكون العين فبنو أسد يضمون العين نحو: (عُسْر)، وإن كَانَ بضمّتين فبنو تميم يُسَكِّنون تخفيفاً نحو: (عُنُق، وُرْسُل، وكُتُب).
- فصل مجيء اسم المفعول بمعنى المصدر نحو: (المُشْتَرَى، والمعقول، والمنقول) بمعنى: الشراء، والعقل، والنقل)، ويأتي اسم المصدر والزمان والمكان من الفعل المزيد كاسم مفعوله، يقولُ ابنُ بابشاذ: كلُّ فعلٍ أَشْكَلَ عَلَيْكَ مصدره فابن (المفعل) منه بفتح الميم في الثلاثي وضمها في الرباعي.
- فصل مجيء (فِعِيل) بكسر الفاء والعين وهي مشددةٌ للمبالغة في الصفة نحو: (زَهِيدٌ لكثير الزهد، وسَكِيَّتٌ لكثير السكوت، وصَبِيْقٌ لكثير الصدق).
- فصل (الفُعُول) بضمّ الفاء من أبنية المصادر لا يشركها فيها اسمٌ مفرد، وشَدَّ مجيء مصدر على (فُعُول) بالفتح نحو: (القَبُول، والوُلُوع)، و(الوُضُوء) بالضم مصدر، وبالفتح ما يُتَوَضَّأُ به.
- فصل مجيء المصدر من (فَعَل) ثلاثيٍّ على (تَفْعَال) بفتح التاء نحو: (التَّضْرَاب)، ولم يَجِ بالكسر إلا (تَبْيَان، وتَلْقَاء، وتَنْضَال)، ويعيء المصدر من (فَاعِل) مُفَاعَلَةً مطرداً، ويأتي الاسم على (فِعَال) كثيراً نحو: (قَاتِلٌ قِتَالاً، ونازِلٌ نِزَالاً).
- فصل إذا كَانَ الفَعْلُ الثلاثيُّ على (فَعَل، يَفْعَل) وهو سالم، ف (المُفْعَل) منه بالفتح مصدرٌ وبالكسر اسم زمان ومكان...
- فصل الأعضاء من حيث التذكير والتأنيث ثلاثة أقسام:
 1. الأول: يُذَكَّر ولا يُؤنث نحو: (الروح، والوجه، والرأس، والحلق، والشعر، والفم والحاجب والصُّدُغ، والصدر، والخذ، والأنف، والفؤاد).
 2. الثاني: يُؤنث ولا يُذَكَّر نحو: (العين، والكف، والأذن، والكبد، والسماء، والإصبع والعقب والساق، والفخذ، واليد، والرجل، والقدم).
 3. الثالث: ما يُذَكَّر ويُؤنث، ف (العنق) مؤنثةٌ في الحجاز مذكر في غيرهم، و(العاتق)، و(القفا) الأغلب فيه التذكير، (المعي) الأكثر فيه التذكير، والتأنيث لدلالته على الجمع، و(الإبط)، و(العَضُد)، و(العَجْز)، و(النفس) إن أُريدَ بها الروح فمؤنثة، وإن أُريدَ بها الإنسان نفسه فمذكر
- فصل تذكير العدد وتأنيثه.
- فصل كلُّ جمعٍ لغير الناس كالإبل والأرْحُل والبغال فإنه مؤنث، وكلُّ ما جُمِعَ على التوكيسير يجوز تذكيره وتأنيثه، وكلُّ جمعٍ يكونُ بينه وبين واحده الهاء فإنه يذكر ويؤنث، وكلُّ جمعٍ في آخره تاء فهو مؤنث. تذكير (الزبدون قاموا): لأنَّ لفظَ الواحد موجودٌ في الجمع بخلاف المكسّر فيجوزُ التأنيث باعتبار الجماعة؛ لأنَّ لفظَ الواحد غير موجود في الجمع.
- فصل الفعل الثلاثي معتل العين بالواو، وله مفعولٌ جاء بالنقص، وهو حذف واو مفعول نحو: (مَقُول، ومَخُون)، ولم يَجِ منه بالتمام مع النقص سوى (مَدُوف، ومَدُوف، ومَصُون، ومَصُون)، فإن كَانَ معتلَّ العين بالياء فالنقص فيه مُطَرَّد، وجاء التمام فيه أيضاً كثيراً في لغة بين تميم لخفة الياء نحو: (مَكِيل ومَكْيُول، ومَبِيَع ومَبْيُوع).
- فصل النسبة.
- فصل أسماء الخيل في السباق.
- فصل إذا أُسِنِدَ الفَعْلُ إلى مؤنثٍ حقيقيٍّ وَجِبَتِ العلامة، فإن فَصَلَ بين الفعل والاسم فاصل سَهْلٌ الحذف، وإذا أُسِنِدَ إلى ظاهرٍ مؤنث غير حقيقيٍّ لم تجب العلامة، وإن أُسِنِدَ إلى الضمير وَجِبَتِ العلامة.
- فصل (أفْعَل) التفضيل.

ثانياً: مصادره في جمع مادة معجمه:

استمدَّ الفيّومي مادة معجمه من المصادر العربية الأصيلة، وإلى هذا أشار بقوله: " هذا ما وقع عليه الاختيار من اختصار المطوّل، وكنْتُ جمعْتُ أصله من نحو سبعين مُصَنَّفًا ما بينَ مُطوّلٍ ومُختَصِرٍ، فمن ذلك (التهذيب) للأزهري ... و(المجمل) لابن فارس،

وكتاب (مُتَخَيَّر الألفاظ) له، و(إصلاح المنطق) لابن السِّكِّيت ... وكتاب (المقصود والممدود) لأبي بكر بن الأنباري ... وكتاب (المصادر) لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري ... و(أدب الكاتب) لابن قتيبة، و(ديوان الأدب) للفارابي، و(الصِّحَاح) للجوهري، و(الفصيح) لثعلب، و(المقصود والممدود) لأبي إسحاق الزجاج، وكتاب (الأفعال) لابن القوطية، وكتاب (أساس البلاغة) للزمخشري، و(المُعَرِّب) للمُطَرِّزي، و(المُعَرِّبات) لابن الجواليقي ... و(سَفَرُ السَّعَادَةِ وَسَفِيرُ الْإِفَادَةِ) لعلم الدين السَّخَاوِي .. و(غريب الحديث) لابن قتيبة، و(النهاية) لابن الأثير .. و(غريب اللغة) لأبي عبيد القاسم بن سَلَام، وكتاب (مختصر العين) لأبي بكر محمَّد الزبيدي ... "، وغير ذلك من كتب التفسير والنحو ودواوين الأشعار عن الأئمة المشهورين المأخوذ بأقوالهم والموقوف عند نصوصهم وأرائهم مثل ابن الأعرابي، وابن جني وغيرهما. كما رسمَ لنا الفيومي الهدفَ من صناعة معجمه، وحدَّدَ الفئات المعنوية بكتابه فقال في نهاية خاتمته: "وقد اقتصرْتُ في هذا الفرع أيضاً على ما يتعلَّقُ بألفاظ الفقهاء، وسلكتُ في كثيرٍ منه مسالكَ التعليم للمبتدئ، والتقريب على المتوسِّط ليكونَ لكلِّ حَظٌّ حتى في كتابته" (الفيومي، 1998م، 2/272).

ثالثاً: منهجه في عرض مادته:

ساز الفيومي في تصنيف معجمه وَفَّقَ خطوطَ دقيقة يمكنُ إجمالها فيما يلي: (زكي، 1987م، ص66)، (كريم، 2017م، ص16-

25)

- قسَمَ معجمه إلى أبواب، وسَمَّى كلَّ بابٍ كتاباً مُرتباً المواد اللغوية فيه ترتيباً ألفبائياً، ومما يلاحظ في هذا الصَّدَد أنَّ عدد حروف الهجاء عنده تسعة وعشرون حرفاً وذلك لأنه عقدَ باباً خاصاً للحرف المركب (لا)، وموقعه بين بابي الواو والياء.
- عنايته بضبط مواد، ومن سمات هذا الضبط التمثيلُ بلفظٍ مشهور للدلالة على وزن كلمة غير مشهورة، وكثيراً ما يَنصُّ على نوع الضبط فيقول: (السَّخَر) بفتحتين: قبيل الصبح، وبضمين لغة، والسَّخُور بالضم: فعل الفاعل ...
- إبرادُه كثيراً من الروايات المختلفة نقلًا عن اللغويين وأصحاب المعاجم، وحذفه الشواهد إلا في القليل النادر، وإن ذكرها عزاهما لأصحابها.
- التزامُه بالإيجاز في شرح الألفاظ، وفي سبيل ذلك يحذف الأعلام، والأخبار المتصلة بالألفاظ.
- اهتمامُه بالمعاني الشرعية، والمصطلحات الفقهية.
- عنايته بالنواحي الصَّرْفِيَّة والاشتقاقية بإيجاز.
- استشهاده كثيراً بآيات القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة.
- عنايته بتعريف الحيوان والنبات في نطاق ما يسمَّحُ به معجمٌ لغويٌّ صغير.

المبحث الثاني: دراسة لأهمِّ القضايا الصَّرْفِيَّة

أولاً: ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد:

قال الفيومي: "فصل الفعل الثلاثي إن كانَ على (فَعَلَ) بفتح العين فمضارعه إما (يَفْعَلُ) بضمِّ العين أو (يَفْعِلُ) بكسر العين نحو: (فَعَدَ، يَفْعُدُ، وَرَجَعَ، يَرْجِعُ)، فإن كانت عين الفعل أو لامه حلقيةً فُتِحَتْ عينُ مضارعه نحو: (سَعَى، يَسْعَى، مَنَعَ يَمْنَعُ) (الفيومي، 1998م، 2/263).

وقد قرَّرَ سيبويه أنَّ الأصلَ فيما عينه أو لامه حرفٌ حلقى أن تُضَمَّ أو تُكسَّرَ عينُ مضارعه وذكر من ذلك أفعالاً كثيرة حلقية العين أو اللام، وجعل ما يقلُّ من هذا وما يكثر متدرجاً حسب حروف الحلق سفولاً وارتفاعاً، فأقلُّ ذلك مع الهمزة، وأكثره مع الغين والخاء (سيبويه، 2012م، 4/102)، كما ذكر أيضاً أنه لم يثبت عن العرب مفتوح العين في الفعل الماضي والمضارع إلا أبى، يَأْبَى (سيبويه، 2012م، 4/105)، وأثبت آخرون أفعالاً أخرى قالوا إنَّ الفتح سُمِعَ فيها شذوذاً وهي: (رَكَنَ يركن، وهلك يهلك، وقلى يقلى، وجبى يجبى) على أنَّ بعضهم يخرِّج بعضَ هذه الأفعال على تداخل اللغات لسماع غير الفتح فيها، وعلَّلَ بعضهم الفتحَ في (أبى، يَأْبَى) بأنهم لما علموا أنَّ الياء تنقلب ألفاً على تقدير فتح العين سَوَّغُوا فتحها (الجاربردي، 2013م، 1/54).

وخلاصة الأبواب الثلاثة أنَّ قياسَ مضارع (فَعَلَ) المفتوح العين ضَمُّ عين مضارعه أو كسرها بلا قيد، أما فتحها فهو مقيَّد بأن يكونَ ثانيه أو ثالثه حلقياً؛ لذا قالوا إنَّ كلَّ فَتْحٍ في مضارع (فَعَلَ) هو لأجل حرف الحلق، ولولاه لكانت العين إما مضمومةً أو مكسورة هذا، وقد وردت أفعالٌ حلقية العين أو اللام، وليس من هذا الباب، بل هي إما من الباب الأول نحو: (أَخَذَ، يَأْخُذُ، وَبَلَغَ، يَبْلُغُ)، أو من الباب الثاني نحو: (رَجَعَ، يَرْجِعُ، وَنَزَعَ، يَنْزَعُ)، ومن هذه الأمثلة تعرف أنه ليسَ كلما كانت عين (فَعَلَ) أو لامه حلقية كانت عين مضارعه مفتوحةً.

وقال الفيومي أيضاً: " وإن كَانَ عَلَى (فَعَل) مكسور العين فالمضارع بالفتح نحو: يَعْلَم، وَيَشْرِب، وَشَدَّ من ذلك أفعالٌ فجاءت بالفتح على القياس، وبالكسر شذوذاً، وهي: يَحْسِبُ، وَيَبْسِبُ، وَيَبْسِبُ، وَيَبْسِبُ، وَيَبْسِبُ، وَيَبْسِبُ" (الفيومي، 1998م، 263/2).

وَيُعَدُّ بابُ (فَعَل) بكسر العين في ماضي الفعل وفتحها في مضارعه مقيسٌ في كلِّ ما كُسِرَتْ فيه عين ماضيه، مهما كَانَ معنى الفعل، ومهما كانت حروفه، وحالته من التعدي واللزوم؛ ولهذا السبب يُعَدُّ هذا الباب أقيس الأبواب، ومن أمثلته: (عَلِم، يَعْلَم، وَفَرِح، يَفْرَح، وَطَبَّخ، يَطْبَخ)، أما (فَضِل، يَفْضِل) فهو من تداخل اللغتين؛ إذ ورد (فَضِل، يَفْضِل)، و(فَضِل يَفْضِل) فركبت منها لغةٌ ثالثة.

أما بابُ (فَعَل، يَفْعَل) بكسر العين فهما، فقليلٌ نادر، وقد ذَكَرَ بعضهم أنَّ ما ورد في العربية مكسور العين في ماضيه ومضارعه ثمانية أفعال هي: وَرِم يَرِم وَلِي يَلِي وَرِث يَرِث، وَمَق يَمِق، وَثَق يَثِق، وَرَع يَرَع، وَرِي الرَّد يَرِي، وَفَق أمره يَفِق (ابن عنترة، 2017م، 69/2)، يقول سيبويه في هذا النوع الذي يتفق فيه ماضيه ومضارعه في كسر العين: " وقد بنوا فَعَل على يَفْعَل في أحرف كما قالوا: فَعَل يَفْعَل فلزموا الضمة، وكذلك فعلوا بالكسر فَشَيْتَ به ... والفتح في هذه الأفعال جيد، وهو أقيس" (سيبويه، 2012م، 38/4)، وقد سُمِع الكسر مشروكاً مع الفتح في اثني عشر فعلاً منها مثلاً: (حَسِب، يَحْسِب، وَوَعَر صدره يَوَعِر وَيَوَعِر: توقد غيظاً، وَيَبْسِب، وَيَبْسِب، وَيَبْسِب: اشتدَّ فقره).

ويرى بعضُ الباحثين أنَّ هذه الكلمات ينبغي أن تُورد على سبيل الشذوذ والاستثناء من قاعدة الباب الرابع لا أن يُفَرَّد لها بابٌ مستقل؛ لأنَّ كسرَ العين في الصيغتين خلافُ الأصل؛ إذ الأصل لزوم المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع (مبدأ المخالفة)، ولا يُعَدَّل عن الأصل إلا لعلَّة (الغامدي، 2016م، ص10)، وقال أيضاً: " وإن كَانَ عَلَى (فَعَل) بضمِّ العين فهو لازم، ولا يكونُ مضارعه إلا مضموماً وأكثر ما يكونُ في الغرائز مثل: (شُرْف، يَشْرَف، وَسَفَه، يَسْفُه، فَإِنْ ضَمِّنَ معنى التعدي كَسِر، وقيل: سَفَه زيدٌ رأيته، والأصل: سَفَه رأي زيد" (الفيومي، 1998م، 264/2).

وهذا البابُ شاذٌّ من جهة، قياسيٌّ من جهةٍ أخرى، فجهتهُ شذوذه في تجانس حركتي العين في ماضي الفعل ومضارعه، وهو خلاف الأصل وجهتهُ قياسيته في أطراد ضمِّ العين في ماضي الفعل ومضارعه وعدم تخلفه، ثم إنَّ في هذا الباب سمتين خاصتين به لا تتخلفان، إحداهما: كون أفعاله كلها لازمة، والأخرى: دلالة أفعاله على الصفات الخلقية الثابتة، وهاتان السمتان الخاصتان هما بمثابة العلة التي لأجلها اتفقت حركتا العين في ماضي الفعل ومضارعه (الغامدي، 2016م، ص11).

ثانياً: ضوابطُ مَصَادِرِ الأفعالِ الثلاثيةِ وغيرِ الثلاثيةِ:

يُعرَّف المصدر بأنه الاسم الدال على مجرد الحدث، وهو نوعان: صريحٌ ومؤوَّل، والصريحُ أصلي، كالفَهْم والنَّظَر، وميمي، كالمغفرة والمرحمة، وصناعيٌّ، كالكمية، والكيفية، ومن الضوابط التي ذكرها الفيومي للأفعال الثلاثية وغير الثلاثية ما يلي:

• فصل إذا كَانَ الفعلُ الماضي على (فَعَل) بالتشديد فمصدره (التفعيل) إن كَانَ صحيح اللام نحو: (كَلَّم تكليماً، وَسَلَّم تسليمًا)، وإن كَانَ معتلَّ اللام فمصدره (التفعيلة) نحو: (سَمَّى تسمية، وَذَكَرَ تذكيراً)، وظاهر كلام سيبويه أن تفعله لازم في المهموز اللام كما في الناقص، نحو: تَخَطَّبًا وتَخَطَّبَةً، وَتَهَنَّبًا وَتَهَنَّبَةً (الرضي، 1417هـ، 164/1).

كما ذكر الفيومي أنَّ المصادر من (أفَعَل) تأتي على (إفَعَال) بكسر الهمزة؛ للتفريق بين المصدر المكسور الهمزة، والجمع المفتوح الهمزة، نحو: إكرامًا مصدر أكرمَ، وأعمال، وأقفال جمع عمل وقفل، وإذا أردت جمع المصدر قلت: إكرامات، وواحدًا إكرامةً، وقد جمع الرضي إكرامًا على أكاريم وخص إكرامات بجمع إكرامة (الرضي، 1417هـ، 187/1)، وأما المعتلُّ العين فالهاءُ عوضٌ من المحذوف نحو: (الإقامة، والإباضة)، فإقامة على العوض وإقاماً بغير عوض (ابن سيده، 2000م، 593/6) وذكر الفيومي أنَّ من العرب من يحذفُ الهاء، وعليه قوله تعالى: (وإقام الصلاة) وكلُّ حَسَن، ومن العلماء من قال إنما حُذِفَت الهاءُ للازدواج (الفيومي، 1998م، 265/2). كما ذكر الفيومي الخلاف في (نباتًا) من قوله: (والله أنبتكم من الأرض نباتًا) على ثلاثة أقوال (الفيومي، 1998م، 265/2):

- الأول: قيل هو مصدرٌ لمطاوعٍ محذوف تقديره: فَنَبَتُّم نباتًا، حيث إن سيبويه قد ذكر أنه إذا قال أنبتته فكأنه قال قد نبت (سيبويه، 2012م، 81/4).
 - الثاني: قيل وُضِعَ موضعَ المصدرِ الرباعيِّ لقرب المعنى، لأنه إذا أنبتهم فقد نبتوا ونباتًا مصدر نَبَتَ فكأنه قال نَبَتُّم نباتًا (ابن سيده، 2000م، 315/4).
 - الثالث: قيل هو اسمٌ للمصدر، يقول الأزهريُّ: كلُّ مصدر يكون ل (أفَعَل) فاسمُ المصدر (فَعَال) نحو: أصاب صَوَابًا، وأجاب جوابًا، أقيم الاسمُ مُقَامَ المصدر كما في عَدَّبَ عَدَابًا (الأزهري، 2001م، 224/2).
- كما ذكر الفيومي أنَّ أبنية الثلاثي المجرَّد موقوفةٌ على السَّماع، وليس لمصدره قياسٌ (الفيومي، 1998م، 265/2)، وذكر

الفارابي حكاية عن الفراء أنَّ بابَ فَعَلَ بالفتح يفعل بالضم أو الكسر إذا لم يسمع له مصدر فاجعل مصدره على الفَعْل لأهل الحجاز، وعلى الفُعُولُ لأهل نجد، ويكون الفَعْلُ للمتعدّي والفُعُولُ للآزم، وقد يشتركان نحو: عبرت النهر عبراً وعبوراً وسكت سكتاً وسكوتاً، وربما جاء المصدر على بناء الاسم بضم الفاء وكسرها نحو الغُسْل والعلم (الفارابي، 2003م، 139/2) "وعلى هذا فإذا طالعنا المعاجم بمصادر عدة للفعل الواحد نسبنا ما كان على وزن فُعُول لتميم ونجد، وما كان على وزن فَعْل للحجاز" (الجندي، 1983م، 476/2)، لذا فإنَّ "اختلاف الصيغ المصدرية يرجع إلى اختلاف لهجي" (المنصور، 1984م، ص356).

ثالثاً: اسم الفاعل والصيغ الدالة عليه:

قال الأزهري في تعريف اسم الفاعل: "ما دلَّ على الحدث والحدوث وفاعله" (الأزهري، 2000م، 65/2)، وقال ابنُ الحَاجِبِ: "ما اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الحُدُوثِ" (ابن الحاجب، 1409هـ، 47/3)، فقوله: "لِمَنْ قَامَ بِهِ" أخرج اسمَ المَفْعُولِ؛ لأنه واقعٌ عليه، لا قائم به، وقوله: "بِمَعْنَى الحُدُوثِ" أخرج الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ؛ لأنها دالة على الثبوت، وقد وقع الخلاف بين المدرستين في اسميته، فجعله البصريون اسماً ولا عمل له إلا بشروط، أما الكوفيون فجعلوه من الأفعال، ولا شروط لعمله، مطلقين عليه الفعل الدائم (ابن يعيش، 2001م، 4/7)، وأما المحدثون ومنهم فاضل السامرائي فيجعلونه في منزلة بين الفعل والصفة المشبهة، فالفعل بأصله يدل على الحدوث، واسم الفاعل أدوم من الفعل لكنه أقل من الصفة المشبهة (السامرائي، 1428هـ، ص41)، ومعلوم أن الاسم يفيد الثبوت، والفعل يفيد التجدد والحدوث، ولعل سبب ذلك يعزى إلى الارتباط الزمني الموجود في الفعل، واسم الفاعل يدل في أصله على معنى الحدوث، وارتباط الحدوث باسم الفاعل مخرج للصفة المشبهة التي تدل على الثبوت (ابن الحاجب، 1409هـ، 527/2)، وقد يدلُّ اسم الفاعل على الثبوت، وشرط هذه الدلالة أن تكون هي المعنى الصريح لصيغته اللفظية، أو أن توجد قرينة توجه المعنى إلى الثبوت والدوام، كإضافة اسم الفاعل لفاعله، فتقول: راجح العقل، ورباط الجأش، أو أن ينصب مفعولاً على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز، لذا فاسم الفاعل قد يأتي دالاً على الحدوث وقد يفيد الثبوت، والجمهور يذهب إلى دلالة المطلقة على الحدوث، ويرى بعض الباحثين أن دلالة الثبوت أمر طارئ فيه، كما أن التركيب والسياق هو الفيصل في تحديد نوع الدلالة (الساقى، 1970م، ص80)، لذا فالدلالة الغالبة عليه من غير وجوده في سياق معين هو دلالة على الحدوث، لكنه كذلك قد يدلُّ على الثبوت من غير سياق أيضاً كما في صفات المولى الخالق البارئ (موقدة، 2004م، ص151)، ومن المتقدمين من يمنع مجيئه من مضموم العين على (فاعل)، ويجعل ما ورد منه على (فاعل) من تداخل اللغات نحو: (طَهَّرَتِ المرأةُ في طاهر)، واللغة الأخرى (طَهَّرَت) بالفتح (الفيومي، 1998م، 366/2). وذكر الفيومي أن اسم الفاعل يأتي على غير صيغته، وأهم هذه الصيغ:

• (فَعَلَةٌ):

ذكر الفيومي أنَّ اسم الفاعل يأتي على (فَعَلَةٌ) بفتح العين نحو: (حُطِّمَتْ، وَضُحِّكَتْ) (الفيومي، 1998م، 366/2) وتأتي هذه الصيغة مصدرًا من الفعل للآزم من باب فَعَلَ بكسر عينه، وتأتي صيغة مبالغة، واسم ذات، كما أن كُلَّ "فَعَلَةٍ" بضمّ الفاء وفتح العين تدلُّ على معنى الفاعلية (السيوطي، 1998م، 154/2)، كما في قولهم: الحَرْبُ خُدَعَةٌ، مُثَلَّثَةٌ فَالحَرْبُ خُدَعَةٌ وَخُدَعَةٌ وَخُدَعَةٌ، والفتح أفصح، فمن قال خُدَعَةٌ فمعناه من خُدِعَ فيها خُدَعَةٌ فزَلَّتْ قَدْمُهُ ومن قال خُدَعَةٌ أراد هي تُخَدَعُ كما يقال: رجلٌ لُغْنَةٌ، أي: يُلْعَنُ كثيراً ومن قال خُدَعَةٌ أراد أنها تُخَدَعُ أهلها (ابن منظور، 1414هـ، مادة خدع).

• (فَعِيلٌ):

ذكر الفيومي أنَّ اسم الفاعل يأتي من (فَعِلٌ) بالكسر على (فَعِيلٌ) و(فَعِيلٌ) كثيراً نحو: (تَعَبٌ فهو تَعِبٌ، وَمَرَضٌ فهو مَرِيضٌ)، (الفيومي، 1998م، 366/2) تأتي صيغة فعيل مصدرًا من فعل الآزم فيما دلَّ على سَيْرٍ، كرحل رحيلًا، كما تأتي صيغة مشبهة باسم الفاعل كبخيل وكريم الأول: من بخل بالكسر، والثاني: من كرم بالضم، وتأتي كذلك صيغة مبالغة كرحيم وسميع، كما تأتي مراداً بها اسم المفعول، وتأتي بمعنى اسم الفاعل، كما تأتي اسماً ثلاثياً مجرداً كقضيبي، وهذه الصيغة مجردة عن سياقها قد يُحمل معناها على جميع ما سبق، ودلالة هذه الصيغة على الفاعلية مقترن بدلالة أخرى وهي معنى المبالغة أو الثبوت، لذا فإن التفريق في المعنى بين الحدوث والثبوت له أثر كبير في اشتراك معنى الفاعلية بين صيغتي فاعل وفعيل، فإذا أراد العرب الحدوث استخدموا (فاعلاً)، وإذا أرادوا الثبوت استخدموا (فعيلاً) (حسان، 1985م، ص64)، وتشقق صيغة (فعيل) من مصادر الأفعال الثلاثية اللازمة المضمومة العين غالباً، للدلالة على الصفة المشبهة باسم الفاعل لتدل على الثبوت والدوام، (الأزهري، 2000م، ص274) كقوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ﴿١١٧﴾ (البقرة: 117)، أي: مُبْدِعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وفي أسماء الله تعالى الحَكَمُ والحَكِيمُ وهما بمعنى الحاكم وهو القاضي، والحكيم فعيلٌ بمعنى فاعلٍ أو هو الذي يُحَكِّمُ الأشياءَ ويُثَقِّفُها فهو

فَعِيلٌ بمعنى مُفْعِلٍ (ابن الأثير، 1979م، 1023/1)، كما تدل صيغة فَعِيل على المبالغة في الصفة، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَنَرٌ وَلَا أُكْ بِغِيًّا﴾ (مريم: 20) وهو فَعِيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء؛ لأنه للمبالغة، أو فعول من البغي قلبت واوه ياء وأدغمت ثم كسرت الغين اتباعاً (البيضاوي، 1418هـ، 9/1)، وترد فَعِيل بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول كثيراً، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ (التين: 3) فقد ذكر الرازي أن الأمين بمعنى الأمن، وقد تكون بمعنى المأمون (الرازي، 1981م، 212/32)، وقالوا أن الأصل فَعِيل بمعنى فاعل لكونه أكثر من فَعِيل بمعنى مفعول، وقد وضعوا فرقاً بينهما بطريقة الجمع، فالذي بمعنى فاعل يجمع جمع سلامة كما في رحيم ورحيمون ولا يجمع الذي بمعنى مفعول جمع السلامة تفريقاً بينهما (الرضي، 1417هـ، 148/2).

• (أفعل):

ذكر الفيومي أن اسم الفاعل يأتي من (فَعَلَ) بالفتح على (أفعل) نحو: (شَابَ فهو أشيب، وفَاح الوادي فهو أفيح) (الفيومي، 1998م، 366/2) وتأتي هذه الصيغة صفة مشبهة، واسماً ثلاثياً مزيداً بحرف، كما تكون صيغة أفعل للتفضيل كما في أنا أجمل منك خطأ، أو لمعنى التعجب بشروط كما في: ما أجمل السماء، وقد تكون بمعنى فاعل كما في قوله: ﴿وَوَدَّ قَالَ رَبُّكَ لِأَمَلِكِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 30)، فيمكن أن تكون أفعل مفاعلاً أو أفعل بمعنى فاعل، أي: أنا عالمٌ بكم (الحلي، 1986م، 123/1)، ومنه قول الشنفرى: (الشنفرى، 1998م، ص176)

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيئِكُمْ فَإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لِأُمَيْلٍ

والمعنى: أن غفلتكم وإهمالكم يوجب مفارقتي لكلم، فكلمة (أُمَيْلٍ) أفعل بمعنى فاعل، وليس المعنى أتى أكثر مثيلاً منكم (العكبري، 1984م، 28/1).

• (فعل):

تأتي هذه الصيغة مصدرراً لفعل متعد غير دال على حرفة أو صناعة كعدل عدلاً، ولفعل لازم من باب فَعَلَ معتل العين كقال قولاً، كما تأتي هذه الصيغة صفة مشبهة كسيط وضخم. الأول: من سبط بالكسر، والثاني: من ضخم بالضم، واسماً ثلاثياً مجرداً كسيف، وقد يأتي المصدر بمعنى الفاعل كما أشار سيبويه إلى أن المصدر يأتي بمعنى اسم الفاعل، كقولهم: يوم غم، ورجل نوم، وإنما تريد الغائم والنائم (سيبويه، 2012م، 43/4)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ (الملك: 30)، أي: غائراً، والوصف بالمصدر يفيد المبالغة (سيبويه، 2012م، 43/4)، تقول: "لَيْلَةٌ غَمٌّ" تريد "غامة" (الأخفش الأوسط، 1990م، 33/4). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَوْرْنَا بَيْنِي إِسْرَائِيلَ الْجَحْرَ فَأَتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغِيًّا وَعَدَوْا حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْعَرَقُ قَالَ ءَأَمِنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَأَمِنْتُ بِهِء بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (يونس: 90)، يجوز أن يكونا مفعولين من أجلهما أي: لأجل البغي والعدو، ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع الحال أي: باغين متعديين (الحلي، 1986م، 2366/1)، فاحتمالية كون الصيغة بين الفاعلية والمصدرية أدت إلى تعدد الأوجه الإعرابية. وشذ أيضاً معيء غير الثلاثي على فاعل كأورس الشجر إذا اخضر ورقه فهو وارس وجاء مورس قليلاً (الصبان، 1997م، 1161/1)، وقالت العرب: ورس ويفع، فجاء وارس ويفاع على هذا الثلاثي، واستغنى به عن اسم فاعل من الرباعي لأنه بمعناه (الأندلسي، 1989م، 17/11)، وقد ذكر الفيومي أن معيء لغة أخرى أدى لمثل هذا، فيكون استعمال اسم الفاعل معها من باب تداخل اللغتين نحو: (أَيْقَعُ الغلامُ فهو يافع فإنه من يَفَعُ)، وأشار بعضهم إلى أنه ليس باسم الفاعل، بل هو نسبة إضافية بمعنى: ذو الشيء (الفيومي، 1998م، 266/2).

رابعاً: جموع العربية:

أورد الفيومي في الفصل السادس أقسام الجمع، وذكر بأنه قسمان قلة وكثرة (الفيومي، 1998م، 266/2) فأما القلة فذكر بأنها خمسة أبنية هي: (أفعل، وأفعال، وأفعلة، وفعلة)، والخامس جمع السلامة مذكرة ومؤنثة، أما جمع السلامة بنوعيه فذكر الاختلاف فيه، فأما سيبويه عده نوعاً خامساً من جموع القلة (سيبويه، 2012م، 601/3)، وبعضهم ذكر بأنه من جموع الكثرة، ولم أجد من

خلال نظري من قال بهذا القول، وذهب بعضهم إلى أنه مشترك بين القليل والكثير، وإلى هذا ذهب الرضي حيث ذكر أن الراجح عند أكثر النحاة أنهما لطلق الجمع من غير نظر إلى القلة أو الكثرة؛ فيصلحان لكل منهما (الرضي، 1417هـ، 191/2)، وذكر الفيومي بأن هذا المذهب أصح من حيث السماع، مستدلاً بما قاله ابن الأنباري: "كُلُّ اسْمٍ مُؤَنَّثٍ يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فَهُوَ جَمْعٌ قَلَّةٍ نَحْوُ الْهَيْدَاتِ وَالزُّنْبِيَّاتِ وَوَيْمًا كَانَ لِلْكَثِيرِ"، وبما قاله ابن خروف: "جَمَعَا السَّلَامَةَ مُشْتَرِكًا بَيْنَ الْقَلِيلِ" (الفيومي، 1998م، 266/2).

وبناء على هذا العرض السريع لما أورده الفيومي في دلالة الجمع السالم على القليل أو الكثير يمكن أن نجمل آراء العلماء في هذه المسألة على النحو التالي:

يرى سيبويه أن جمعي السالم كجموع القلة التي للتكسير ينحصر مدلولها من الثلاثة إلى العشرة، قال الرضي: "وممن قال بأنَّ الجمع بالألف والتاء للقلة سيبويه قال إنَّه لأدنى العدد" (الرضي، 1417هـ، 397/3)، ونقل عبد اللطيف الزبيري اختلاف أهل البصرة والكوفة في ذلك، فذهب البصريون إلى أنَّ "الألف والتاء في المجموع بهما يقعان للقليل والكثير، والقليل العشرة فما دونها والكثير ما فوق ذلك، وقال الكوفيون: بل هما لأقلِّ العدد فقط، وهذا هو الأصح" (الزبيدي، 2007، ص 90)، وذكر ابن يعيش: "أنَّ تكسير الصفة ضعيفٌ، والقياس جمعها بالواو والنون، وإنما ضعُف تكسيرها لأنها تجري مجرى الفعل" (ابن يعيش، 2001م، 396/2)، وذكر أبو حيان: "إنَّ جموع القلة إذا أُضيفت أو تعرَّفت بالألف واللام غير العهدية عمَّت وصارت لا تخصُّ القليل" (الأندلسي، 1420هـ، 187/7)، وقال فريد السليم: "وذهب ابن خروف والطبرسي والصيمري -من نحوي القرن الرابع الهجري- والرضي والفيومي إلى أنَّ جمعي السلامة مشتركان بين القلة والكثرة" (الزامل، 1427هـ، ص 248)، كما ذكر الدكتور فاضل السامرائي: "أنَّ الأصل في الجمع السالم أنه يفيد القلة، غير أن هذا القول ليس على إطلاقه، وإنما يحتاج إلى تفصيل، فإنَّ هذا الجمع يدلُّ على القلة في الجوامد، وأما في الصفات فإنَّ دلالتها على القلة ليست مطردة، بل نستطيع أن نقول: إنَّ الأصل فيه أن يدلَّ على الحدث، فجمُّع الصفات جمعاً سالماً يُقرَّبها من الفعلية، وتكسيروها يُبعدها من الفعلية إلى الاسمية" (السامرائي، 1428هـ، ص 126)، والحقيقة أن الجمع السالم لا يتقيَّد بالدلالة على القلة، بل إنه قد يدلُّ على القلة أو الكثرة وذلك حسب السياق، ويؤيد ذلك كتاب المولى عزَّ وجلَّ - فقد استعمل ذلك في الدالتين في سياقات مختلفة، قال

تعالى: ﴿ * وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلِمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ ﴿٣٦﴾ (البقرة: 203)، فالجمع (معدودات) هنا دالٌّ على القلة: لأنها أيام التشريق، وقال تعالى: ﴿ * وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِآلَتِي تُقَرَّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جَزَاءٌ يَلْبَسُونَ يَمَّا يَعْمَلُونَ وَهُمْ فِي الْعُرْفَاتِ ءَامِنُونَ ﴾ ﴿٧٧﴾ (سبا: 37)، فالجمع (غرفات) يدلُّ على الكثرة.

• حكم حركة عين جمع المؤنث السالم

إذا جُمِعَت (فُعَلَةٌ) بضمِّ الفاء وسكون العين بالألف والتاء فإن كانت صفةً فالعين ساكنة في الجمع نحو: (خُلُوات، ومُرَّات)، وإن كانت اسماً فَتُضَمُّ العين للاتباع نحو: (عُرْفَات، وحُجْرَات)، ومن العرب من يُسَكِّن فيقول: (خُطُوات، وعُرْفَات) جرياً على لفظ المفرد، وإن جمعت بغير ألف وتاء فبألفها (فُعَلٌ) نحو: (عُرْفَةٌ وعُرْفٌ، وَسُنَّةٌ وَسُنَنٌ، وشَدٌّ من ذلك: امرأةٌ حَرَّةٌ ونساءٌ حرائر، وشجرةٌ مُرَّةٌ وشَجَرٌ مرائر) فجاء الجمع على (فُعائل) كما شدَّ مجيئها على (فُعَال) نحو: (ظُلَّةٌ وظلال، ورُفْقَةٌ ورِفاق) (الفيومي، 1998م، 266/2). أما (فُعَلَةٌ) بالفتح فَتُسَكِّن في الصفة أيضاً نحو: (ضَحْمَات، وصِغِيَّات)، وتُفْتَح في الاسم نحو: (سَجْدَات، ورَكَعَات) إذا كانت سالمة، فإن اعتلت عينها فالسكون على الأشهر نحو: (عَوْرَات، وبَيْضَات)، وبه قرأ السبعة لثقل الحركة على حرف العلة، وإن اعتلت لامها فالفتح أيضاً على قياس الباب، وبه جاء القرآن، قال تعالى: ﴿ * فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ ﴿٥٩﴾ (مريم: 59)، وقد تُسَكِّن العين تخفيفاً، وكثُرَ فيها (فُعَال) نحو: (ظبية وظباء، وقصعة وقيصع)، أما المضاعف فيُجْمَع على لفظ واحد نحو: (مَرَّةٌ ومَرَّات، وعمَّة وعمَّات)، وشَدٌّ من ذلك (صَرَّةٌ وضرائر). و(فُعَلَةٌ) بالكسر بابها (فُعَلٌ) في الكثير نحو: (سِدْرٌ)، و(فُعَلَات) أو (فُعَلَات) في القليل، وإذا جُمِعَ بالألف والتاء فُتِحَت العين، وفي لغة تُكسَّر للاتباع، وفي لغة تُسَكِّن تخفيفاً نحو: (سِدْرَةٌ، وسِدْرَات أو سِدْرَات) (الفيومي، 1998م، 266/2).

خامساً: بين المصدر واسم الزمان واسم المكان:

ذكر الفيومي فصلاً أورد فيه أنه "إذا كان الفعل الثلاثي على (فَعَل، يَفْعَل) وهو سالم، ف (المُفْعَل) منه بالفتح مصدرٌ للتخفيف نحو: (صَرَفٌ مَصْرَفًا)، وبالكسر اسم زمان ومكان نحو: (هذا مَصْرَفُهُ) أي زمان صرفه ومكان صرفه، وشَدٌّ معي المصدر بالكسر (المَرْجِع، والمعْذِرَة، والمُعْصِرَة، والمُعْرِفَة). وإن كان الفعل من ذوات التضعيف فالمصدر بالفتح والكسر معاً نحو: (قَرَّ مَقَرًا، ومَفِرًا)، وإن

كَانَ مَعْتَلَّ الْفَاءِ بِالْوَاوِ فِي (فَالْمَفْعَلِ) بِالْكَسْرِ لِلْمَصْدَرِ وَالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ نَحْوُ: (وَعَدَ مَوْعِدًا أَوْ وَعَدًا، وَهَذَا مَوْعِدُهُ)، وَإِنْ كَانَ مَعْتَلَّ اللَّامِ بِالْيَاءِ فِي (الْمَفْعَلِ) بِالْفَتْحِ لِلْمَصْدَرِ وَالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ نَحْوُ: (رَمَى مَرْمِيًّا، وَهَذَا مَرْمَاهُ)، وَشُدَّ بِالْكَسْرِ (الْمَعْصِيَّةُ، وَالْمُخْمِيَّةُ)، وَإِنْ كَانَ مُضَارَعَهُ مَضْمُومٌ أَوْ مَفْتُوحٌ فِي (الْمَفْعَلِ) بِالْفَتْحِ مَطْلَقًا نَحْوُ: (قَعَدَ مَقْعَدًا أَوْ قُعُودًا وَهَذَا مَقْعَدُهُ، وَشُدَّ مِنْ ذَلِكَ (الْمَسْجِدُ، وَالْمَرْفِقُ، وَالْمُنْبِتُ، وَالْمَحْشِرُ، وَالْمُنْسِكُ، وَالْمَشْرِقُ، وَالْمَغْرِبُ، وَالْمَطْلَعُ، وَالْمَسْقِطُ، وَالْمَسْكِنُ، وَالْمُنْظَنَةُ)، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ عَلَى (فَعْلٍ) بِالْكَسْرِ سَالِمَ الْفَاءِ فِي (الْمَفْعَلِ) بِالْفَتْحِ لِلْمَصْدَرِ وَالاسْمِ نَحْوُ: (طَمَعَ مَطْمَعًا، وَهَذَا مَطْمَعُهُ، وَإِنْ كَانَ مَعْتَلَّ الْفَاءِ بِالْوَاوِ فَإِنْ سَقَطَتْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ نَحْوُ: (يَهَبُ، وَيَقَعُ) فِي (الْمَفْعَلِ) مَكْسُورٌ مَطْلَقًا، وَإِنْ ثَبَتَتْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ نَحْوُ: (يُؤَجِّلُ، وَيُوجِّعُ) فَبَعْضُهُمْ يَفْتَحُ وَبَعْضُهُمْ يَكْسِرُ.

وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ عَلَى (فَعْلٍ) بِالضَّمِّ فِي (الْمَفْعَلِ) بِالْفَتْحِ لِلْمَصْدَرِ وَالاسْمِ نَحْوُ: (شَرَّفَ مَشْرَفًا، وَهَذَا مَشْرَفُهُ، قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ: يَنْقَاسُ (الْمَفْعَلُ) اسْمَ مَصْدَرٍ وَزَمَانَ وَمَكَانٍ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِيٍّ صَحِيحٍ مُضَارَعَهُ غَيْرَ مَكْسُورٍ". (الفيومي، 1998م، 267/2-268)

لِذَا فَاَلْمَصْدَرُ الْمِيحِيُّ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَاسْمَا الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مِمَّا هُوَ فَوْقَ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ شَرَكَاءُ فِي الْوِزْنِ، وَيُفْرَقُ بَيْنَهُمَا بِالْقَرِينَةِ، فَإِذَا قُلْتَ: جَنَّتَكَ مَنَسْكَبُ الْمَطْرِ، فَالْمَعْنَى جَنَّتَكَ وَقَتِ انْسِكَابِهِ، وَإِذَا قُلْتَ: أَنْتَظِرُكَ فِي مَرْتَقَى الْجَبَلِ، فَالْمَعْنَى فِي الْمَكَانِ الَّذِي يَرْتَقِي فِيهِ إِلَيْهِ، وَإِذَا قُلْتَ: هَذَا الْأَمْرُ مَمْتَنِّظٌ، فَالْمَعْنَى أَنَّ النَّاسَ يَنْتَظِرُونَهُ، فَهُوَ اسْمُ مَفْعُولٍ، وَإِذَا قُلْتَ: أَعْتَقَدُ مَعْتَقِدَ السَّلْفِ، فَمَعْتَقَدُ مَصْدَرٌ مِيحِيٌّ بِمَعْنَى الْاِعْتِقَادِ (الصَّبَانُ، 1992م، ص 261).

سادساً: النَّسْبَةُ:

• النَّسْبُ إِلَى الْمَفْرَدِ الثَّلَاثِيِّ الصَّحِيحِ وَالرِّبَاعِيِّ وَالْخَمَاسِيِّ:

إِذَا نَسَبْتَ إِلَى الْاسْمِ الصَّحِيحِ الثَّلَاثِيِّ الْمَفْرَدِ أَقْرَبْتَهُ عَلَى بِنَائِهِ فَتَقُولُ: (بَكْرِيٌّ وَعَمْرِيٌّ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ فَيَجِبُ تَخْفِيفُ الْكَسْرِ بِقَلْبِهَا فَتَحَةً سِوَا أَكَاثِتِ فَاهُ مَضْمُومَةٌ مِثْلُ: دُبُلٌ وَدُوْلِيٌّ، أَمْ مَكْسُورَةٌ مِثْلُ: إِبِلٌ وَإِبْلِيٌّ، أَمْ مَفْتُوحَةٌ مِثْلُ: مَلِكٌ وَمَلِكِيٌّ، وَذَلِكَ هَرَبًا مِنْ الثَّقَلِ النَّاتِجِ عَنْ كَسْرَتَيْنِ بَعْدَهُمَا يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ (الفيومي، 1998م، 269/2)، وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى رِبَاعِيٍّ أَوْ خَمَاسِيٍّ أَقْرَبْتَهُ عَلَى بِنَائِهِ وَزَدْتَهُ يَاءً النَّسْبِ فَتَقُولُ: أَحْمَدِيٌّ، وَسَفْرَجَلِيٌّ نَسْبَةً إِلَى (أَحْمَدٍ، وَسَفْرَجَلٍ)، فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُ الرِّبَاعِيِّ مَكْسُورَةً مِثْلُ تَغْلِبِ، وَيَثْرِبِ، وَمَغْرِبِ، وَمَشْرِقِ، قُلْتَ: تَغْلِبِيٌّ، وَيَثْرِبِيٌّ، وَمَغْرِبِيٌّ، وَمَشْرِقِيٌّ بِكَسْرِ ثَلَاثِهِ، هَذَا هُوَ الْقِيَاسُ وَذَلِكَ أَنَّ الْكَسْرَةَ سَقَطَ حِكْمًا لِغَلْبَةِ كَثْرَةِ الْحُرُوفِ لَهَا (ابن جني، 2007م، 204/1).

• النَّسْبُ إِلَى مَا حَذَفَ أَحَدَ أَصُولِهِ:

أ. النَّسْبُ إِلَى مَحْذُوفِ اللَّامِ:

إِذَا نَسَبْتَ إِلَى الثَّلَاثِيِّ مَحْذُوفِ اللَّامِ جَازَ رَدُّ اللَّامِ وَعَدَمُ رَدِّهَا عِنْدَ مَنْ لَمْ يَرُدَّهَا فِي التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ، وَوَجِبَ الرَّدُّ عِنْدَ مَنْ يَرُدُّهَا فِيهِمَا، فَتَقُولُ: أَخُوِيٌّ، وَأَبُوِيٌّ، وَدَوُوِيٌّ، وَعَمُوِيٌّ، وَعَدُوِيٌّ نَسْبَةً إِلَى أَخٍ، وَأَبٍ، وَذُوٍّ بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَغَدِيٌّ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي التَّثْنِيَةِ أَخَوَانٌ، وَأَبْوَانٌ، فَإِنْ كَانَ الْمَنْسُوبُ إِلَيْهِ لَمْ يَرُدَّ إِلَيْهِ مَا حُذِفَ مِنْهُ بِالتَّثْنِيَةِ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ، وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَهُ فَتَقُولُ: يَدِيٌّ، وَيَدُوِيٌّ وَدَمِيٌّ، وَدَمُوِيٌّ نَسْبَةً إِلَى يَدٍ، وَدَمٍ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: يَدَانٌ وَدَمَانٌ (الفيومي، 1998م، 270/2).

ب. النَّسْبُ إِلَى مَحْذُوفِ الْأَوَّلِ:

إِنْ كَانَ الْحَرْفُ الْأَصْلِيُّ الْمَحْذُوفُ هُوَ فَاءُ الْكَلِمَةِ وَجِبَ إِرْجَاعُهُ بِشَرْطِ اِعْتِلَالِ اللَّامِ؛ نَحْوُ: شِيَةٌ وَالنَّسْبُ إِلَيْهَا: وَشُوِيٌّ، بِكَسْرِ الْوَاوِ الْأَوَّلِيِّ وَفَتْحِ الشَّيْنِ تَلْهِمًا الْوَاوِ الثَّانِيَةَ الْمَكْسُورَةَ عِنْدَ النَّسْبِ، فَإِنْ كَانَتْ اللَّامُ صَحِيحَةً لَمْ يَجْزِ رَدُّ الْمَحْذُوفِ؛ فَيُقَالُ فِي عِدَّةٍ عَدِيٌّ، وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى مَحْذُوفِ الْأَوَّلِ سَلِيمِ الْآخِرِ لَمْ تَرُدَّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفَ فَتَقُولُ: صِفِيٌّ وَعَدِيٌّ نَسْبَةً إِلَى صِفَةٍ، وَعِدَّةٌ، فَإِنْ كَانَ مَعْتَلَّ الْآخِرِ وَجِبَ الرَّدُّ فَتَقُولُ: وَشُوِيٌّ، وَجِرُوِيٌّ بِكَسْرِ الْوَاوِ وَفَتْحِ الشَّيْنِ نَسْبَةً إِلَى شِيَةٍ وَحَرٍ، وَفِي (لُغَةِ) لُغِيٌّ، وَلُغُوِيٌّ، وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى مَضَاعِفِ الثَّانِي لَمْ تَفْكَهْ فَتَقُولُ: (رَبِّيٌّ)، وَلَا تَقُولُ: (رَبِّيِّيُّ)، نَصَّ عَلَيْهِ سَيَبُوهُ (حَسَنٌ، 2002م، 737/4)، (الفيومي، 1998م، 270/2).

ج. النَّسْبُ إِلَى الْمَقْصُورِ:

إِذَا نَسَبْتَ إِلَى الْمَقْصُورِ فَإِنْ كَانَتْ أَلْفُهُ ثَالِثَةً مِثْلُ (فَتَى وَعَصَا) قَلْبَتْ وَأَوَّابًا بِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ أَصْلِهَا فَتَقُولُ: (فَتُوِيٌّ وَعَصُوِيٌّ)، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً فَيَنْظُرُ إِلَى الْحَرْفِ الثَّانِي فَإِنْ كَانَ مَتَحَرِّكًا وَجِبَ حَذْفُ الْأَلْفِ، فَتَقُولُ فِي بِنَمَا وَكُنْدًا: بِنَمِيٌّ وَكُنْدِيٌّ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي سَاكِنًا جَازَ فِي الْكَلِمَةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: حَذْفُ الْأَلْفِ أَوْ قَلْبُهَا وَأَوَّابًا أَوْ قَلْبُهَا وَأَوَّابًا وَزِيَادَةُ أَلْفٍ قَبْلَ الْوَاوِ، فَتَقُولُ: حُبْلِيٌّ، وَحُبْلُوِيٌّ، وَحُبْلَاوِيٌّ نَسْبَةً إِلَى حُبْلِيٍّ، وَالْحَذْفُ هُوَ الْأَفْضَلُ وَالْأَجُودُ لِمَهَاجِ الْقِيَاسِ كَمَا عَبَّرَ سَيَبُوهُ وَالْمُرْدُ وَابْنُ جَنِيٍّ وَغَيْرُهُمْ (سَيَبُوهُ، 2012م، 352/3)، (المررد، 1994م، 147/3)، وَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ خَامِسَةً فَأَكْثَرُ وَجِبَ حَذْفُهَا فِي النَّسْبِ نَحْوُ: فَرَنْسَا فَرَنْسِيٌّ (ابن السراج، 2009م، 74/3)، (الفيومي، 1998م، 270/2).

د. النَّسْبُ إِلَى الْمُنْقُوصِ:

ذكر الفيومي أن النسب إلى المنقوص بجواز حذف الباء أو قلبها واوياً فيقال: (قاضي، وقاضي) (الفيومي، 1998م، 270/2) وتفصيل ذلك:

• إن كانت الباء ثالثةً قبلها كسرَّةً، نحو: "عَم"، "وَشَجْ"، فإنَّك تُبدِل من الكسرة فتحةً، كما فعلت في "نَمِرٍ"، و"شَقْرَةَ": لِثَقَل تَوَالِي الكسرات مع ياء الإضافة، ثمَّ تَقَلِب الباءَ أَلْفًا؛ لِتَحْرِكها وانفتاح ما قبلها، فيصير في حكم التقدير "عَمًا"، و"شَجًّا"، ثمَّ تَقَلِب الألفَ واوًا، كقولك: "عَمَوِيَّ"، و"شَجَوِيَّ"، كما فعلت في "عَصَا"، و"رَحَى"، فقلت: "عَصَوِيَّ" و"رَحَوِيَّ" (سيبويه، 2012م، 340/3).

• فأما إذا كانت رابعةً؛ فمذهب سيبويه حذف الباء لالتقاء الساكنين، تقول في "قاضي"، و"رامٍ" "قاضيَّ"، و"راميَّ"، وكان الأصل أنَّ تقول: "قاضيَّ"، و"راميَّ"، و"يُرمِيَّ"، استثقلوا الكسرة على الباء المكسور ما قبلها فحذفوها، ثمَّ حذفوا الباء لسكونها وسكون الباء الأُوَّلِيَّ من يائي النسب، ولك أن تقلب الباء واوًا، وتفتح الحرف الَّذِي قبلها، فتقول: قاضيَّ، وغازويَّ، ومعطويَّ، وقد جاء الوجهان في الشعر، قالوا: حانِيَّ وحانويَّ. كقولهِ: (يعفر، 1989م، ص 60-95)

كَأَنَّ رَيْقَتَهَا بَعْدَ الْكُرَى اغْتَبَقَتْ ... صَرَفًا تَخَيَّرَهَا الْحَانِيَّ خَرطُومًا

وقال الآخر: (الأعشى، 2008م، ص 240)

فَكَيْفَ لَنَا بِالشَّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دِرَاهِمٌ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدٌ

هـ. النَّسْبُ إِلَى الْمَمْدُودِ:

إذا نسبت إلى ممدود فالحكم في ذلك حكم التثنية، فإن كانت الهمزة أصليةً كقراء سلمت تقول: (قَرَانِيَّ) نسبةً إلى (قَرَاءَ): لِأَنَّ التثنية (قَرَاءَانَ). وإن كانت بدلاً من ألف التانيث فُلبِت واوًا، فتقول: (صحراويَّ) نسبةً إلى (صحراء): لِأَنَّ التثنية (صحراوان)، وإن كانت منقلبةً عن أصل أو زائدةً للإلحاق جاز فيها أن تسلم، وأن تُقَلَّب واوًا فتقول: (كسائيَّ) و (كساويَّ) نسبةً إلى (كساء): لِأَنَّ التثنية كساءان، وكساوان (الفيومي، 1998م، 270/2).

و. النَّسْبُ إِلَى (فُعَيْلَةَ):

إذا نسبت إلى وزن (فُعَيْلَةَ) تحذف تاء التانيث أوَّلًا ثم تحذف الباء وتنقله من "فَعَلٍ" مكسور العين إلى "فَعَلِيَّ" مفتوح العين، فتقول: (جُهَيْيَّ، ومُرْتِيَّ) نسبةً إلى (جُهَيْنَةَ، ومُرْتِينَ)، وإذا نسبت إلى ما هو مضاعف إلى مثل (جليلة)، و(طويلة) لم تحذف الباء؛ لِأَنَّك لو حذفْتَ قلت: (جَلِيَّ، وطَوِيلِيَّ)، وكان مستثقلًا فكُ التضعيف، والصواب أن تقول: جليبيَّ، وطويلي (الفيومي، 1998م، 271/2)، (ابن يعيش، 2001م، 445/3).

ز. النَّسْبُ إِلَى الْمَرْكَبِ:

إذا نسبت إلى مركب فإن كان المركب جملةً فعليةً أو تركيب مزج نسبت إلى صدر الجملة، وقلت: (تَأَبَّطِيَّ، وبَرَقِيَّ، وكُنَيْيَّ) نسبةً إلى (تَأَبَّطَ شَرًّا، وبَرَقَ نَحْرُهُ، وكُنَيْتَ) وهذا اختيار الفيومي (الفيومي، 1998م، 270/2)، وأجاز الجريميَّ النَّسْب إلى العَجْرُ أو الصِّدْر؛ فلك أن تقول في (تَأَبَّطَ شَرًّا): تَأَبَّطِيَّ، أو شَرِيَّ، وفي (بعلبك): بَعْلِيَّ، أو بَكِّيَّ، وهناك ثلاثة أوجه أخرى ذكرها النُّحاة في النَّسْب إلى المركب المزجي:

- الأوَّل: أن يُنسب إلى الصِّدْر والعجز كليهما؛ فيقال: (بعلبيَّ بَكِّيَّ)، وقد أجازته جماعة: منهم أبو حاتم السَّجِسْتَانِيَّ.
- الثَّانِي: أن يُنسب إلى جميع المركب من غير حذف إذا خَفَّ اللَّفْظُ: نحو: (بعلبيَّ).
- الثَّالِث: أن يبنى من المركب اسمٌ على وزن (فَعْلَل) ويُنسب إليه؛ نحو: (حَضْرَمِيَّ). والوجهان الأخيران شاذَّان (الرضي، 1417هـ، 71/2). (ابن يعيش، 2001م، 189/4).

وإن كان المركب مضافاً ومضافاً إليه فإن كان صدره معرفاً بعجزه، أو كان كنيةً؛ حُذِف صدره، ونُسب إلى عَجْرِهِ؛ كقولك في (ابن الرِّبْرِ): رِبْرِيَّ. وإن كان المضاف غير معرفٍ بالعجز حذف عجزه، ونُسب إلى صدره؛ كقولك في (امرئ القيس): امرئِيَّ ومَرْتِيَّ، وإن خيف لبسٌ من حذف العجز؛ نُسب إليه، وحُذِف الصِّدْر، كقولهم في عبد الأشهل: أَشْهَلِيَّ (الفيومي، 1998م، 271/2).

سابعاً: (أَفْعَل) التفضيل:

تأتي هذه الصيغة صفة مشبهة، واسما ثلاثياً مزيداً بحرف، كما تكون صيغة أفعل للتفضيل كما في أنا أجمل منك خطأً، أو لمعنى التعجب بشروط كما في ما أجمل السماء، وقد تكون بمعنى فاعل، ومن ذلك قول الشَّنْفَرِي الأُرْدِيَّ: (الشَّنْفَرِي، 1998م، ص 178)

أَفِيْمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيْكُمُ فَإِنِّي إِلَى قَوْمِ سِوَاكُمْ لِأُمِّيْلُ

والمعنى: أن غفلتكم وإهمالكُم يوجب مفارقتي لَكُمْ، فكلمة (أُمِّيْلُ) أفعل بمعنى فاعل، وليس المعنى أتى أكثرُ مثلاً منكم (العكبري،

1984م، 28/1)، لذا فقولهم: (زيدٌ أعلى من عمرو، وهو أفضلُ القوم، وأفضى القضاة) ونحوه له معنيان، أحدهما: أن يُراد به تفضيل الأول على الثاني، والثاني: أن يكونَ بمعنى اسم الفاعل فينفرد بذلك الوصف من غير مشارِك فيه (الفيومي، 1998م، 272/2).

ثامناً: مجيء المصدر من الفعل الثلاثي على "تفعال":

ذكر الفيومي في الفصل التاسع مجيء المصدر من الفعل الثلاثي على تفعال نحو: تضرب، ولم يجئ بالكسر إلا تلقاء، وتبيان، وتنضال (الفيومي، 1998م، 272/2)، وقد تطرق أبو حيان التوحيدي في كتابه الإمتاع والمؤانسة لمسألة الفرق بين تفعال - بكسر التاء - وتفعال - بفتحها، حيث طرَح الوزير أبو العارض السؤال على أبي حيان قائلاً: ما تحفظ في تفعال - بالكسر - وتفعال - بالفتح - فقد اشتها؟ ويجيب أبو حيان بما خلاصته: ما كان مصدرًا منها كان بالفتح، أي: ما كان له فعل فهو بالفتح، وعليه فتجوال وترحال وتكرار وترحاب ... تنطق بفتح التاء لأنها مصادر لأفعال، وما كان اسمًا لشيء كان بالكسر مثل: تمساح، وتمثال (أبو حيان، 1424هـ، 199/1)، وقد ذكر سيبويه أن تفعال بالكسر لا يكون إلا في الاسم نحو: تجفافٍ وتمثالٍ وتلقاءٍ وتبيانٍ، وأن تفعال بالفتح لا يكون إلا مصدرًا، وليس له وصف، نحو: التردد والتقتال (سيبويه، 2012م، 256/4).

الخاتمة:

حاول هذا البحث دراسة خاتمة كتاب المصباح المنير من منظور لغوي دراسةً تحليليةً مصحوبةً بطرح أبرز قضايا اللغة التي تندرج تحت مستويات التحليل اللغوي الصّرفي، مع إيضاحها وربطها بأمهات كتب اللغة، والنحو، والصرف، والمعاجم، والإعراب. وهدفت الدراسة من وراء هذا التحليل إلى تسليط الضوء على الجانب اللغوي لشخصية الفيومي الذي حوّت خاتمة كتابه عظيم الفائدة لجوانب شتى من علوم اللغة حافلة بأراء العلماء، فهو يُعدُّ محاولةً لرسم الملامح اللغوية العامة عند الفيومي، وإبرازها عن طريق استخلاص بعض المسائل اللغوية التي يتّضح من خلالها أسلوب التفكير اللغوي لديه. واقتضت عادة البحوث العلمية أن تختتم بما خرج به الباحث من نتائج، ويمكن أن توجز فيما يلي:

- تبدو شخصية الفيومي واضحة من خلال تناوله للمسائل اللغوية في خاتمة كتابه حيث أفاد من المادة المنقولة والمجموعة كغيره من نحاة عصره.
- مال الفيومي في تناوله للمسائل اللغوية لأراء البصريين.
- أورد الفيومي في كثير من المسائل النحوية والصرفية مجموعة آراء دون نسبتها لأصحابها.
- اهتم الفيومي بالضبط كثيرًا يظهر ذلك جليًا في تناوله للمصادر ولحركة عين الفعل.

المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم

أولاً: الكتب العلمية:

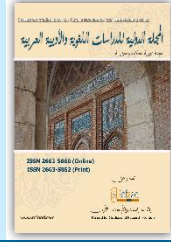
1. إبراهيم، رجب عبد الجواد (2002). معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير. دار الأفاق العربية.
2. ابن الأثير، المبارك بن محمد (1979). النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.
3. الأخفش الأوسط، أبو الحسن (1990). معاني القرآن. تحقيق: الدكتورة هدى محمود الطبعة: الأولى، القاهرة، الناشر: مكتبة الخانجي.
4. الأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بضمضمون التوضيح في النحو، الطبعة الأولى، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية.
5. الأزهرى، محمد بن أحمد (2001). تهذيب اللغة. المحقق: محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى، بيروت، الناشر: دار إحياء التراث العربي.
6. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (1998). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. الطبعة الأولى، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية.
7. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (1999). أسرار العربية. الطبعة: الأولى، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم.
8. الأنباري، محمد بن عبيدالله (2003). الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. تحقيق محمد مكي الدين عبد الحميد، الطبعة: الأولى، الناشر: المكتبة العصرية.
9. الأندلسي، محمد بن يوسف (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب. مكتبة الخانجي بالقاهرة.
10. الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (1420هـ). البحر المحيط في التفسير. المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت.
11. الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (1989). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. المحقق: د. حسن هندواي الناشر: دار

- القلم - دمشق.
12. بروكلمان، كارل (1977). *تاريخ الأدب العربي*. دار المعارف.
 13. البيضاوي، عبد الله بن عمر بن محمد (1418هـ). *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*. المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الطبعة: الأولى، بيروت، الناشر: دار إحياء التراث العربي.
 14. التوحيدي أبو حيان علي بن محمد (1424هـ). *الإمتاع والمؤانسة*. الطبعة: الأولى، بيروت، الناشر: المكتبة العنصرية.
 15. الجندي، أحمد علم الدين (1983). *اللهجات العربية في التراث*، الدار العربية للكتاب.
 16. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (2007). *اللمع في العربية*. المحقق: فائز فارس، الطبعة 2، الناشر: دار الكتب الكويت.
 17. الجاربردي، أحمد بن حسين (2013). *شرح الجاربردي على الشافية في الصرف*. تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة.
 18. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن أبي بكر (1982). *الإيضاح في شرح المفصل*. تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، الناشر: وزارة الأوقاف - العراق.
 19. حسان، تمام (1985). *اللغة العربية معناها ومبناها*. الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.
 20. حسن، عباس (2002). *النحو الوافي*. الطبعة الخامسة عشرة، الناشر: دار المعارف.
 21. الحلبي، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (1986). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دمشق، دار القلم.
 22. الحلبي، محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش (1428هـ). *شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»*. دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الطبعة الأولى، القاهرة، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
 23. الحملوي، أحمد (2013). *شذو العرف في فن الصرف*. دار الكيان.
 24. الرازي: الإمام محمد فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر (1981). *تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير ومفاتيح الغيب*، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر.
 25. رضي، رضي الدين محمد بن الحسن (1417هـ). *شرح شافية ابن الحاجب*. تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم، رقم الطبعة: 1، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
 26. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي (1984). *رسالتان في اللغة*. تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر عمان.
 27. الزامل، فريد بن عبد العزيز (1427هـ). *الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم*. الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي.
 28. الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر (2007). *انتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة*. تحقيق: طارق الجنابي، دار السلام.
 29. زكي، قاسم رياض (1987). *المعجم العربي: بحوث في المادة والمنهج والتطبيق*. دار المعرفة بيروت.
 30. الساقى، فاضل مصطفى (1970). *اسم الفاعل بين الاسمى والفعلية*. الناشر: بغداد المجمع العلمي العراقي.
 31. السامرائي، فاضل صالح (1428هـ). *معاني الأبنية في العربية*. الطبعة الثانية، الناشر: دار عمار.
 32. السبتي، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله (1986). *البسيط في شرح جمل الزجاجي*. المحقق: د. عياد بن عيد الثبيتي، الناشر: دار الغرب الإسلامي.
 33. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السراج (2009). *الأصول في النحو*. مكتبة الثقافة الطبعة الأولى.
 34. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (1988). *الكتاب*. المحقق: عبد السلام هارون، الناشر: الخانجي.
 35. ابن سيده، علي بن إسماعيل (2000). *المحكم والمحيط الأعظم*. المحقق: عبد الحميد هندراوي، الطبعة: الأولى، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية.
 36. ابن سيده، علي بن إسماعيل (1996). *المخصص*. المحقق: خليل إبراهيم جفال، الطبعة: الأولى، بيروت، الناشر: إحياء التراث العربي.
 37. السيرافي، الحسن بن عبد الله (2008). *شرح كتاب سيبويه*. المحقق: أحمد حسن، الطبعة: الأولى، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية.
 38. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (1998). *المزهر في علوم اللغة وأنها*. تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة: الأولى، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية.
 39. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1999). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: عبد الحميد هندراوي، الناشر: المكتبة التوفيقية.
 40. الشنفرى، عمرو بن مالك (1998). *ديوان الشنفرى*، جمعه وحققه وشرحه: د. إميل بديع يعقوب. الناشر: دار الكتاب العربي.
 41. الصبان، محمد بن علي الشافعي (1997). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*. الطبعة الأولى، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية.
 42. عظيمة، محمد عبد الخالق (1404هـ). *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*. تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة.
 43. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1984). *إعراب لأمية الشنفرى*. ت: محمد أديب عبد الواحد جمران، الطبعة: الأولى، بيروت، الناشر: المكتب الإسلامي.

44. ابن عنتر، يوسف بن محمد (2017). *الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية*. تحقيق مصطفى ابن حمزة، الناشر: جامعة طرابلس - كلية اللغات.
45. الغامدي، محمد سعيد صالح ربيع (2016). *عين الفعل الثلاثي في العربية أحكامها الصرفية ودورها في بناء الكلمة*. دار النشر مجلة بحوث كلية الآداب - جامعة المنوفية.
46. الغلابي، مصطفى بن محمد سليم (1993). *جامع الدروس العربية*. الطبعة الثامنة والعشرون، بيروت، الناشر: المكتبة العصرية.
47. الفارابي، إسحاق بن إبراهيم بن الحسين (2003). *معجم ديوان الأدب*. تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، طبعة: 1، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة.
48. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (1998). *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*. الطبعة الثانية، الناشر: دار المعارف - القاهرة.
49. كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني (1993). *معجم المؤلفين*. دار إحياء التراث العربي بيروت.
50. الكردي: عثمان بن عمر بن الحاجب (1409هـ). *أمالى ابن الحاجب*. دراسة وتحقيق: د. فخر صالح، الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت.
51. ابن مالك، محمد بن عبد الله (1967). *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*. المحقق: محمد كامل بركات الناشر: دار الكتاب العربي.
52. ابن مالك، محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (2000). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*. المحقق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية.
53. المبرد، محمد بن يزيد (1994). *المقتضب*. المحقق: محمد عبد الخالق الطبعة 1، الناشر: عالم الكتب - بيروت.
54. المنصور، وسمية عبد المحسن (1984). *أبنية المصدر في الشعر الجاهلي*. كلية الآداب، جامعة الكويت.
55. المنصور، وسمية (1425هـ). *صيغ الجموع في القرآن الكريم*. الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة الرشيد.
56. ابن منظور، محمد بن مكرم (1414هـ). *لسان العرب*. الطبعة الثالثة، بيروت، الناشر: دار صادر.
57. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش (2001). *شرح المفصل للزمخشري*. قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية.

ثانياً: الرسائل العلمية والأبحاث:

1. الخربوطلي، محمد عيد (2012). *الفيومي صاحب المصباح المنير*. مجلة الباحثون: العدد (63).
2. الصبان، محمد بن علي (1992). *رسالة في المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان*. مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: العدد 7.
3. كريم، عليّ هاتف (2017). *منهج الفيومي في معجمه المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*. دراسة وتحليل. مجلة اللغة العربية وآدابها: جامعة الكوفة، كلية الآداب.
4. موقدة، سمير محمد عزيز نمر (2004). *اسم الفاعل في القرآن الكريم دراسة صرفية نحوية دلالية في ضوء المنهج الوصفي*. جامعة النجاح الوطنية بنابلس فلسطين، إشراف د: أحمد حسن.



The epilogue of the illuminated lamp of Ahmed bin Muhammad Al Fayumi (dead:770 H.): A morphological study

Omar Awaad Al-Harbi

Assistant Professor, College of Arabic Language, Department of Language, Grammar and Morphology,
Umm Al-Qura University, KSA
oaharbi@uqu.edu.sa

Received : 29/6/2021 Revised : 21/7/2021 Accepted : 16/8/2021 DOI : <https://doi.org/10.31559/JALLS2021.3.3.3>

Abstract: The study aimed to highlight the visual aspect of Viomi's personality through the epilogue of his illuminated lamp book, and to highlight it by drawing out some of the verbal issues from which his visual thinking was evident. The study showed the Viomi tendency to view opticians in many of the visual issues that he dealt with.

This study was presented in two papers, an introduction, a preface, and an epilogue. The first researcher took an overview of the conclusion of his book. (The illuminated lamp) with its sources and syllabus mentioned in the book, while the second researcher addressed the most prominent verbal issues addressed by the Viomian, such as the seizure of the triple act's eye, the sources, the name of the actor and the formulae, the meaning of the combination of the few and the many, the ratio and preference, and the study concluded with the results of the researcher, relying all on the two approaches.

Keywords: *The Viomian; The epilogue of the illuminated lamp; relative to the source.*

References

1. Abn Alathyr, Almbark Bn Mhmd (1979). Alnhayh Fy Ghryb Alhdyth Walathr. Thqyq: Tahr Ahmd Alzawy - Mhmwd Mhmd Altnahy, Alnashr: Almkthb Al'lmyh - Byrwt.
2. Alakhfsh Alawst, Abw Alhsn (1990). M'any Alqran. Thqyq: Aldktrh Hda Mhmwd Altb'h: Alawla, Alqahrh, Alnashr: Mktbt Alkhanjy.
3. Alanbary, Abw Albrkat 'bd Alrhmn Bn Mhmd Bn 'byd Allh Alansary (1999). Asrar Al'rbyh. Altb'h: Alawla, Alnashr: Dar Alarqm Bn Aby Alarqm.
4. Alanbary, Mhmd Bn 'bydallh (2003). Alensaf Fy Msa'l Alkhalf Byn Albsryyn Walkwfyyn. Thqyq Mhmd Mhy Aldyn 'bd Alhmyd, Altb'h: Alawla, Alnashr: Almkthb Al'lryh.
5. Alandlsy, Mhmd Bn Ywsf (1998). Artshaf Aldrb Mn Lsan Al'rb. Mktbh Alkhanjy Balqahrh.
6. Alandlsy, Mhmd Bn Ywsf Bn 'ly Bn Ywsf Bn Hyan (1420h). Albhr Almhyt Fy Altfsyr. Almhqq: Sdqy Mhmd Jmyl, Alnashr: Dar Alfkr - Byrwt.
7. Alandlsy, Mhmd Bn Ywsf Bn 'ly Bn Ywsf (1989). Altdyyl Waltkmlyl Fy Shrh Ktab Altshyl. Almhqq: D. Hsn Hndawy Alnashr: Dar Alqlm - Dmshq.
8. Alaushimwny, 'ly Bn Mhmd Bn 'ysa (1998). Shrh Alashmwny 'la Alfyh Abn Malk. Altb'h Alawla, Byrwt, Alnashr: Dar Alktb Al'lmyh.
9. Alazhry, Khald Bn 'bd Allh Bn Aby Bkr (2000). Shrh Altsryh 'la Altdwyh Aw Altsryh Bmdmwn Altdwyh Fy Alnhw, Altb'h Alawla, Byrwt, Alnashr: Dar Alktb Al'lmyh.
10. Alazhry, Mhmd Bn Ahmd (2001). Thdyb Allghh. Almhqq: Mhmd 'wd Mr'b, Altb'h Alawla, Byrwt, Alnashr: Dar Ehya' Altrath Al'rby.

11. Brwklman, Karl (1977). Tarykh Aladb Al'rby. Dar Alm'arf.
12. Albydawy, 'bd Allh Bn 'mr Bn Mhmd (1418h). Anwar Altnzyl Wasrar Altawyl. Almhq: Mhmd 'bd Alrhmn Almr'shly, Altb'h: Alawla, Byrwt, Alnashr: Dar Ehya' Altrath Al'rby.
13. Ebrahym, Rjb 'bd Aljwad (2002). M'jm Almstlhat Aleslamy Fy Almsbah Almnyr. Dar Alafaq Al'rbyh.
14. Abn Alhajib, Abw 'mrw 'thman Bn Aby Bkr (1982). Aleydah Fy Shrh Almfl. Thqyq: Ebrahym Mhmd 'bd Allh, Alnashr: Wzart Alawqaf - Al'raq.
15. Alhlby, Ahmd Bn Ywsf Alm'rwf Balsmyn Alhlby (1986). Aldr Almswn Fy 'lwm. Alktab Almknwn. Thqyq: D. Ahmd Mhmd Alkhrat, Altb'h Alawla, Dmshq, Dar Alqlm.
16. Alhlby, Mhmd Bn Ywsf Bn Ahmd, Alm'rwf Bnazr Aljysh (1428h). Shrh Altshyl Almsma «Tmhyd Alqwa'd Bshrh Tshyl Alfwa'd». Drash Wthqyq: A. D. 'ly Mhmd Fakhr Wakhrwn, Altb'h Alawla, Alqahrh, Alnashr: Dar Alslam Litba'h Walnshr Waltwzy' Waltrjmh.
17. Alhmlawy, Ahmd (2013). Shda Al'rf Fy Fn Alsrf. Dar Alkyan.
18. Hsan, Tmam (1985). Allghh Al'rbyh M'naha Wmbnaha. Alhy'h Almsryh Llktab, Alqahrh.
19. Hsn, 'bas (2002). Alnhw Alwafy. Altb'eh Alkhamsh 'shrh, Alnashr: Dar Alm'arf.
20. Aljarbrdy, Ahmd Bn Hsyn (2013). Shrh Aljarbrdy 'la Alshafyh Fy Alsrf. Thqyq: Aldktwr Jmyl 'bd Allh 'wydh.
21. Aljndy, Ahmd 'lm Aldyn (1983). Allhjat Al'rbyh Fy Altrath, Aldar Al'rbyh Llktab.
22. Abn Jny, Abw Alfth 'Ethman Bn Jny (2007). Allm' Fy Al'rbyh. Almhq: Fa'z Fars, Altb'h 2, Alnashr: Dar Alktb Alkwy.
23. Aljarbrdy, Ahmd Bn Hsyn (2013). Shrh Aljarbrdy 'la Alshafyh Fy Alsrf. Thqyq: Aldktwr Jmyl 'bd Allh 'wydh.
24. Alrazy: Alemam Mhmd Fkhr Aldyn Abn Al'lamh Dya' Aldyn 'mr (1981). Tfsyr Alfkr Alrazy Almshthr Baltfsyr Wmfatyh Alghyb, Altb'h Alawla, Byrwt, Dar Alfkr.
25. Alrdy, Rdy Aldyn Mhmd Bn Alhsn (1417h). Shrh Shafyh Abn Alhajib. Thqyq: Hsn Bn Mhmd Bn Ebrahym, Rqm Altb'eh: 1, Alnashr: Jam't Alemam Mhmd Bn S'wd Aleslamy.
26. Alrmany, Abw Alhsn 'ly Bn 'ysa Bn 'ly (1984). Rsaltan Fy Allghh. Thqyq: Ebrahym Alsamra'y, Dar Alfkr 'man.
27. Alsaqy, Fadl Mstfa (1970). Asm Alfa'l Byn Alasmyh Walf'lyh. Alnashr: Bghdad Almjm' Al'lmy Al'raqy.
28. Altwhydy Abw Hyan 'ly Bn Mhmd (1424h). Alemta' Walm'eansh. Altb'h: Alawla, Byrwt, Alnashr: Almkthb Al'nsryh.
29. Alzaml, Fryd Bn 'bd Al'zyz (1427h). Alkhlaf Altsryfy Wathrh Aldlaly Fy Alqran Alkrym. Altb'h Alawla, Dar Abn Aljwzy.
30. Alzbydy, 'bd Alltyf Bn Aby Bkr (2007). A'tlaf Alnsrh Fy Akhtlaf Nhah Alkwfh Walbsrh. Thqyq: Tarq Aljnaby, Dar Alslam.
31. Zky, Qasm Ryad (1987). Alm'jm Al'rby: Bhwth Fy Almadh Walmnhj Walttbyq. Dar Alm'rfh Byrwt.